نص المذكرة التي وجهها رئيس الفريق الفلسطيني إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، فيصل الحسيني، إلى وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، يحدد فيها المطالب الفلسطينية من المفاوضات [مقتطفات]*

القدس، 1992/7/20

مذكرة

إلى السيد بيكر

من فيصل الحسيني

لقد برهن الجانب الفلسطيني عن التزام عميق ومبدئي بعملية السلام، التي بدأت في مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) 1991. رغم الشروط المؤلمة والمجحفة. ورغم كل محاولات إسرائيل لحرف المفاوضات عن مسارها، بينما تنتزع ضريبة باهظة من الفلسطينيين في ظل الاحتلال، مادتها الحقوق الإنسانية والأرواح. والآن مسؤولية الحكومة الإسرائيلية الجديدة هي وقف الأضرار الخطيرة بعملية السلام، وتغيير النهج، وكذلك جميع الأوضاع السلبية التي خلقتها الحكومة السابقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

.....

ولذا، فإن من الأهمية الحيوية بالنسبة لنا، وبالنسبة لاستمرار عملية السلام، الوقف الفوري لجميع الأعمال غير المشروعة، والوحيدة الجانب والاستباقية من تلك الأعمال، هناك بالدرجة الأولى جميع أنواع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، جميع أنواع النشاط الاستيطاني هي غير مشروعة، وفيها انتهاك للقانون الدولي، وللبنود التي تستند عليها عملية السلام. إذن، التمييز الذي تفرضه إسرائيل بين المستوطنات "السياسية" والأخرى الأمنية أو "الاستراتيجية" هو محاولة لإسباغ الشرعية على النشاط غير المقبول وغير الشرعي، ولإعطاء مظهر الانصياع لمقتضيات السلام، مع الاستمرار، في نفي جوهره بالذات. إن أي

---

* **المصدر**: الحرية، بيروت، ع 468 (1992/9/6)، 10-11.

قبول بالنشاط الاستيطاني، من أي نوع، لا يعني سوى إعطاء الشرعية للتوسع الإسرائيلي في التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسياسة الولايات المتحدة تجاه المستوطنات الإسرائيلية، التي أدت إلى وقف ضمانات القروض بعشرة مليارات دولار أنقذت وحدة عملية السلام وزادت من مصداقية الولايات المتحدة كراعية وللحفاظ على حيوية عملية السلام، وعلى المشاركة الفلسطينية فيها. ومن الضروري أن تكف إسرائيل عن كل نشاطات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فوراً، وأن تقوم بخطوات تبرهن فيها عن احترام حقوق الإنسان، وأن تحقق أيضاً تقدماً ملموساً في المفاوضات، وذلك كبراهين على النية الحسنة. ومنح الولايات المتحدة لضمانات القروض في غياب مثل تلك التطورات الإيجابية الملموسة، سوف ينسف مصداقية الولايات المتحدة كراعية للمفاوضات، وسوف يسيء إلى مجموع العملية. وفي الوقت الذي نعترف فيه بظهور لهجة جديدة في إسرائيل مع انتخاب حكومة جديدة، فإننا نستمر مع ذلك في المطالبة بمبادلة فعلية وفعالة مع مواقفنا، وبخطوات حقيقية، للبرهان عن النية الحسنة، وللبدء بمرحلة جديدة في المفاوضات تتجاوز البلاغيات وخطابات الاستهلاك العلني. ونظراً للاستعداد الدولي المسبق في النظر إلى بيان الحكومة الإسرائيلية الجديدة على أنه إيجابي بالمقارنة مع تصلب الحكومة السابقة، تأمل ألا يكون أي تحسن في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية على حساب عملية السلام.

الجانب الفلسطيني يتطلع إلى مرحلة جديدة في المفاوضات تلي التجربة المؤلمة الطويلة من المماطلة الإسرائيلية، ومن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن النشاطات الاستيطانية المتصاعدة وكبرهان على جدية النوايا، يجب أن تقبل إسرائيل بالتطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة، وأن تقوم بخطوات خاصة تشمل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإغلاق معسكرات الاعتقال، ومراكزه (خصوصاً كتسيعوت في النقب)، وعودة المبعدين، ورفع الرقابة والحظر عن كل النشاط السياسي، وإلغاء القيود التي تشمل الاقتصاد، والوقف الكامل للتعذيب ولسوء المعاملة بحق السجناء الفلسطينيين. ووضع نهاية للعقوبات الإدارية، بما في ذلك هدم البيوت وإغلاقها، والاعتقال الإداري، وإلغاء قوانين الطوارىء لعام 1945، وإلغاء خطط استخدام الأرض التمييزية، والأمر العسكري رقم 291، الذي يمنع الفلسطينيين من تسجيل الأرض، وإنهاء ممارسات الجيش غير الشرعية بإطلاق النار على المدنيين، بما في ذلك حل الوحدات الخاصة المتخفية، ووضع نهاية للإعدامات الميدانية.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/